

تقرير الاتجار بالبشر الخاص بسلطنة عُمان لعام 2011

سلطنة عمان (الفئة الثانية)

تشكل سلطنة عمان وجهة نهائية ودولة لعبور رجال ونساء يأتون بشكل أساسي من دول مثل الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا والفلبين وإندونيسيا، حيث يتعرض بعضهم لظروف تدل على العمل القسري، ولحد أقل، الاجبار على ممارسة البغاء. ويسافر معظم هؤلاء المهاجرين إلى سلطنة عمان بمحض إرادتهم على أمل توظيفهم كخدام منازل أو كعمال من ذوي المهارات المنخفضة في قطاعات الإنشاءات والزراعة والخدمات بالدولة. ويواجه بعض منهم لاحقاً ظروفاً تدل على العمل القسري مثل احتجاز جوازات السفر، وغيرها من القيود الأخرى على حرية التنقل، وعدم دفع الأجور، والعمل لساعات طويلة دون طعام أو راحة، والتهديدات، والتعرض للإساءة الجسدية أو الاستغلال الجنسي. وقد تتجدد مكاتب استقدام العمالة أو وكلاؤها الفرعيون المتواجدون في المجتمعات الأصلية للمهاجرين في جنوب آسيا من الأخلاق، وكذلك سماسرة العمال في الإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران، فيخدعون العمال لقبول عمل يشكل في بعض الحالات عملاً قسرياً. تقدم العديد من هذه الوكالات عقود توظيف زائفة إما مع أرباب عمل وهميين أو بأجور وهمية، ويحملون العمال أتعاب توظيف باهظة (غالباً ما تتعدى 1000 دولار أمريكي) بمعدلات فائدة ربوية مما يجعل العمال أكثر عرضة للاتجار بالبشر. كما أن سلطنة عمان تشكل وجهة نهائية ودولة عبور لنساء من الصين والهند والمغرب وأوروبا الشرقية ويوغندا وكينيا وأجزاء أخرى من جنوب آسيا وقد يُجبرن على الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وغالباً ما يجبرهن على ذلك مواطنون من بلدانهم. يعبر عمال باكستانيون ذكور وغيرهم من الهند وبنغلاديش وسريلانكا وشرق آسيا سلطنة عُمان في طريقهم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يُستغل هؤلاء العمال المهاجرون في ظروف أعمال قسرية عند وصولهم إلى البلد الذي يقصدونه.

لا تلتزم الحكومة العمانية بشكل كامل بالحد الأدنى من المعايير المطلوبة للقضاء على الاتجار بالبشر، إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة للتغلب عليه. ومع ذلك فقد إستمرت الحكومة بمحاكمة وإدانة مرتكبي جرائم الاتجار بالجنس ومعاقبة ممارسي الاتجار بالسجن، مما أدى إلى انخفاض في عدد الإدانات عن الفترة السابقة التي أعد فيها التقرير ولكن لم يتضمن هذا العدد أية عقوبات جنائية لجرائم الاتجار بالبشر. لقد عززت الحكومة من جهودها الرامية لحماية الضحايا عن طريق افتتاح ملجأ دائم لضحايا الاتجار وبدأت بمساعدة الضحايا فيه. كما وأنشأت الحكومة قسماً جنائياً في نظام محكمتها خاص بمعالجة قضايا الاتجار، وعينت قضاة ووكلاء نيابة مختصين للإشراف على هذه القضايا. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تلقت النيابة العامة وشرطة عُمان السلطانية تدريباً لتحديد والتعرف على ضحايا الاتجار. ومع ذلك، ما زالت السلطات العمانية تفتقر لإجراءات رسمية شاملة للتعرف بشكل استباقي على ضحايا حالات الاتجار بالبشر وعزلهم من بين المحتجزين بمخالفات في قضايا الهجرة. ونتيجة لذلك، لا تكون الحكومة قد حددت على نحو كافٍ ضحايا العمل القسري أو معاقبة المتاجرين بهم.

توصيات لسلطنة عُمان: مواصلة التحقيقات والملاحقات القضائية الخاصة بجرائم الاتجار، والحكم بالسجن على المدانين بارتكابها، وتكثيف الجهود للتحري عن ومقاضاة مرتكبي جرائم العمل القسري، بما فيها الجرائم المرتكبة من قبل مكاتب استقدام العمال وأرباب العمل؛ وصياغة إجراءات رسمية لتحديد ضحايا جرائم الاتجار من بين المعرضين لذلك كالمهاجرين غير الشرعيين، وسن وتطبيق عقوبات على أرباب العمل الذين يحتجزون جوازات سفر موظفيهم كإجراء لمنع الاتجار بالعمال، وزيادة الحماية القانونية لخدم المنازل ووضع هذه الحماية حيز التنفيذ بما في ذلك ضمانات بموجب قانون العمل في سلطنة عمان، ومتابعة تدريب المسؤولين الحكوميين في كافة الإدارات ذات الصلة للتعرف على جرائم الاتجار بالبشر والتصدي لها بشكل ايجابي وزيادة حملات التوعية العامة أو غيرها من برامج الوقاية للحد من الطلب على العمل القسري وأنشطة تجارة الجنس.

الملاحقة القضائية

يُحرّم المرسوم السلطاني رقم 126 لعام 2008، والذي صدر بموجبه قانون مكافحة الاتجار بالبشر، كافة أشكال الاتجار بالبشر ويحدد عقوبات بالسجن من ثلاث إلى خمس عشرة سنة، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية. إن هذه العقوبات صارمة بشكل كافٍ وتتناسب مع عقوبات مقررّة لجرائم خطيرة أخرى مثل الإغتصاب. وهناك منشور معمول به قانونياً يحظر على أرباب العمل احتجاز جوازات سفر العمال المهاجرين، حيث يعتبر هذا الاحتجاز ضرب من الممارسات التي تساهم في العمل القسري؛ ولكن لا يحدد المنشور عقوبات لحالات عدم الامتثال. وقد فشلت الحكومة العمانية في تنفيذ قرارها بصورة فعالة لمنع احتجاز جوازات السفر، فما تزال هذه الممارسة منتشرة على نطاق واسع بين أرباب العمل في سلطنة عمان، بما في ذلك موظفي الحكومة. وأفادت الحكومة بأنها قامت بتسوية 202 حالة من حالات احتجاز جوازات سفر العمال عن طريق توسط وزارة القوى العاملة وأحالت 40 حالة إلى المحاكم للنظر فيها، ولكن لم تذكر أنها أطلقت تحريات حول ظروف محتملة للاتجار بالبشر ناتجة عن هذه الشكاوى. وخلال الفترة التي غطاها التقرير، أدانت الحكومة العمانية أربعة أشخاص في جرائم الاتجار بالجنس وهو انخفاض في العدد مقارنة مع تقرير العام الماضي والذي يفيد بوجود تسع إدانات للاتجار بالجنس. وقد تلقى أحد مرتكبي جرائم الاتجار هؤلاء عقوبة السجن لمدة سنة واحدة بينما حُكم على الثلاثة الباقين بالسجن من ثلاثة إلى خمسة عشر عاماً. كما ودفع مرتكبو جرائم الاتجار هؤلاء غرامات تتراوح بين 160 إلى 130000 دولار أمريكي، وتم رصد مبلغ 75400 دولار أمريكي من هذه الغرامات لدفع تعويضات لضحاياهم. وأفادت الحكومة بأنها قامت بتسوية عدد كبير من شكاوى العمل ولكنها لم تشر لاحقاً إلى اعتقالات أو مقاضاة أو إدانات أو عقوبات لأي من مرتكبي جرائم العمل القسري. وفي شهر مايو/2010، قام أحد مساعدي الادعاء العام المختص بالاتجار، بتدريب قضاة ووكلاء ادعاء عام آخرين وضباط شرطة ومسؤولين من وزارات القوى العاملة والتنمية الإجتماعية وغيرها من الجهات الأمنية حول الاتجار بالأشخاص. وفي شهر أكتوبر/2010 استضافت وزارة القوى العاملة بالإشتراك مع منظمة العمل

الدولية دورة تدريبية للمسؤولين الحكوميين حول أشكال العمل التي تعد إجاراً. وبالإضافة إلى ذلك، ففي شهر يناير/2011 أنشأت محكمة الاستئناف بمسقط قسماً جنائياً جديداً يتكون من قاضيين اثنين واثنين أو ثلاثة موظفي اسناد، للنظر في قضايا الإجار بالبشر. ولم تذكر الحكومة أية جهود في تطبيق القانون ضد أي تواطؤ لموظفين حكوميين عمانيين في قضايا الإجار.

الحماية

في شهر يناير/2011، افتتحت شرطة عُمان السلطانية ملجأ دائماً لإيواء ضحايا الإجار. ويستوعب مرفق الإيواء هذا ما يصل إلى 50٠ من الرجال والنساء والأطفال الذين هم ضحايا العمل القسري والإجار بالجنس. يُمنع الضحايا في ملجأ الإيواء هذا مغادرة المكان لوحدهم ولكن بإمكانهم التواصل بسهولة مع العاملين في المأوى لمرافقتهم الى خارج الموقع. وخلال فترة التقرير، قامت السلطات العمانية بمساعدة 24 ضحية من ضحايا الإجار عن طريق تقديم المأوى؛ من بينهم 6 ضحايا كانوا في المأوى الدائم: امرأتان كانتا ضحية الإجار بالجنس وأربعة منهن كنّ خادمت في المنازل وقد أسيء اليهن من قبل مستخدميهن. وبالرغم من ذلك، فقد إستمر إفتقار الحكومة للإجراءات الرسمية التي تحدد بشكل استباقي ضحايا الإجار من بين كافة الجماعات التي هي عرضة لذلك، بما فيها المهاجرين المحتجزين، لارتكابهم مخالفات خاصة بالهجرة. هذا وبذلت السلطات العمانية بعض الجهود لتحديد الضحايا بين جماعات محددة وقدمت التدريب لضباط الشرطة لتحديد والتعرف على الضحايا. فعلى سبيل المثال، أجرى ممثلو وزارة القوى العاملة مقابلات مع جميع العاملين الهاربين من كفالاتهم وأجرى مسؤولو الهجرة مقابلات مع كافة العمال المغادرين لتحديد ما إذا واجهوا مخالفات خاصة بالعمل، غير أن الحكومة لم تذكر إذا تم تحديد أي ضحايا. وتشير السلطات الحكومية الى أنه يمكن تحديد الضحايا إما عن طريق الاتصال برقم الهاتف الحكومي المستمر على مدار 24 ساعة أو أثناء المقاضاة من قبل وكلاء الادعاء العام المتدربين والشرطة. ونظراً لعدم وجود إجراءات شاملة لتحديد الضحايا، فيحتمل ألا تكون حكومة عُمان قد ضمنت أن الوافدين الذين خضعوا لعمل قسري لم يتم حبسهم أو تغريمهم أو معاقبتهم بشكل غير محق على أعمال غير شرعية ارتكبوها كنتيجة مباشرة للإجار بهم. ويذكر أن الحكومة تشجع ضحايا الإجار المحتملين على المساعدة في التحريات والمقاضاة في الجرائم المرتكبة ضدهم، ولكنها لا توفر بديلاً قانونياً مثالياً عن إبعادهم إلى دول قد يواجهون فيها شدة أو عقاباً، حيث يسمح لبعض الضحايا البقاء في سلطنة عمان عند التصرف بكل قضية على حدى. ولا يسمح للضحايا بالعمل خلال فترة انتظار المحاكمة ولكن بإمكانهم مغادرة الدولة أو تغيير كفالاتهم إذا ثبت أن مستخدميهم مخالفين لأحكام قانون العمل.

الوقاية

ساندت الحكومة الجهود المتواضعة في منع الإجار بالبشر أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وفي شهر يناير/2011، سنّت وزارة القوى العاملة قوانيناً تتطلب من المكاتب العمانية لإستقدام العمالة تزويد كافة

عمالها بنسخة من عقد عملهم وإعادتهم إلى وطنهم على نفقة المكتب، إذا تبين خلال ستة أشهر أن العمل المطلوب من الموظف القيام به يختلف عن العمل المنصوص عليه في العقد. واستمرت عمان بتوزيع كتيبات بلغات متعددة لسفارات الدول المصدرة وللعمال الوافدين في المطارات ولمكاتب استقدام العمالة وفي أماكن عمل العمال، تركز فيها بوضوح الحقوق والخدمات المتوفرة قانونياً للعمال. واستمرت الحكومة بتشغيل خط هاتف ساخن على مدار الساعة للإبلاغ عن حالات الإتجار بالبشر ولكنها لم تذكر عدد المكالمات التي تلقتها أثناء فترة التقرير. كما تابعت الحكومة حملة التوعية العامة والتي شملت، على الأقل، مقالة واحدة أو افتتاحية واحدة اسبوعياً في الصحافة عن قضايا الإتجار، بما في ذلك العمل القسري. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد نتج عن قرار الحكومة بفصل المرافق المختلطة للتدليك غير التابعة للفنادق، نتج عنه إغلاق 18 مركزاً من مراكز التدليك والتي ربما كانت عبارة عن واجهات لأعمال الدعارة.

– يحتوي نص كل تقرير على توصيات معينة يجدر للحكومة ان تنظر في تطبيقها خلال العام المقبل. بالإضافة إلى التوصيات التي يحتويها تقرير الإتجار بالبشر في تقييم دولتكم، تزود وزارة الخارجية حكومتكم بخطة عمل قصيرة مشتقة من تلك التوصيات. إن خطة العمل هذه هي معيار أساسي لتحديد مدى التقدم الذي تحرزه مكافحة الإتجار في التقرير المقبل لعام ٢٠١٢. وتهدف كل من خطة العمل والتوصيات ذات الصلة لتزويد الدول بتوجيهات متعلقة بأدنى حد من المعايير المدرجة في قانون حماية ضحايا الإتجار بالبشر.